



ذكرت مسودة تقرير سري لفريق خبراء تابع للأمم المتحدة أن سوريا ما زالت المقصد الرئيسي لشحنات السلاح الإيرانية، في انتهاك لحظر فرضه مجلس الأمن الدولي على صادرات السلاح من الجمهورية الإسلامية، نقلا عن تقرير لوكالة "رويترز"، الخميس.

وإيران، مثلها مثل روسيا، واحدة من حلفاء قلائل ما زالت تحظى بهما الحكومة السورية في مواجهة 14 شهرا من المعارضة، التي تسعى للإطاحة بالرئيس السوري بشار الأسد.

ووردت الأنباء عن تقرير الخبراء في وقت تحاول فيه طهران والوكالة الدولية للطاقة الذرية حل الخلافات بينهما بشأن كيفية تبديد المخاوف ذات الصلة بالبرنامج النووي الإيراني.

وتستعد إيران لمحادثات مع الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن والمانيا في العراق الأسبوع القادم.

وكشف التقرير الجديد، الذي قدمه فريق خبراء يتابعون سير العقوبات للجنة العقوبات على إيران في مجلس الأمن، أن الفريق أجرى تحريات بشأن 3 شحنات كبيرة غير مشروعة من الأسلحة الإيرانية أوقفت على مدار العام المنصرم.

وذكر التقرير أن إيران واصلت تحدي المجتمع الدولي من خلال شحنات الأسلحة غير المشروعة، وتضمنت اثنتان من هذه القضايا سوريا، وكذلك أغلبية القضايا التي حققت فيها اللجنة خلال مدة تفويضها السابقة، مما يسلط الضوء على أن سوريا ما زالت الطرف الرئيسي في شحنات السلاح الإيراني غير المشروعة.

وتضمنت الشحنة الثالثة صواريخ أفادت بريطانيا العام الماضي أنها كانت في طريقها إلى مقاتلي حركة طالبان في أفغانستان.

شحنات أسلحة متنوعة

وقال فريق الخبراء إن أنواع الأسلحة، التي كانت إيران تحاول إرسالها إلى سوريا قبل أن تصدر السلطات التركية الشحنات، اشتملت على بنادق هجومية ومدافع رشاشة ومتفجرات وأجهزة تفجير وقذائف مدفعية من عيار 60 ملمترا و120 ملمترا ومواد أخرى.

وأوضح دبلوماسيون أن لجنة العقوبات على إيران التابعة لمجلس الأمن قد تعدل مسودة التقرير الذي أعده فريق الخبراء، قبل تقديمه إلى مجلس الأمن نفسه للنظر فيه.

ولم يتضح بعد الوقت الذي قد تستغرقه اللجنة قبل تقديم التقرير إلى مجلس الأمن. ولم يعلن تقرير الخبراء العام الماضي بشأن إيران، بعد أن أعاققت روسيا نشره.